

## الأردن (الفئة 2)

لا تتمثل حكومة الأردن امثلاً تماماً للحد الأدنى من المعايير الخاصة بالقضاء على الإتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. أظهرت الحكومة جهوداً متزايدة بشكل عام مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرجائحة كوفيد-19، إن وجدت، على قدرتها على مكافحة الإتجار بالبشر؛ لذلك بقي الأردن ضمن الفئة (2). وشملت هذه الجهود تحديد وإحالة ضعف عدد الضحايا الذين تم تحديدهم وإحالتهم إلى مراكز الرعاية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق ومضاعفة الملاحقات القضائية تقريباً بالنسبة للمتورطين في قضايا الإتجار. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت الحكومة تعديلات على قانون مكافحة الإتجار لعام 2009، وزادت العقوبات المفروضة على المتاجرين، وسمحت للمدعين العامين بالسعى إلى طلب التعويض في قضايا الإتجار، وإضفاء الطابع الرسمي على استخدام المدعين العامين والقضاة المتخصصين، وإنشاء صندوق لمساعدة الضحايا على أساس التبرعات. كما صاغت الحكومة آلية إحالة وطنية جديدة ودرست المسؤولين على تنفيذ التعديلات وتفعيل آلية الإحالة الوطنية. إلا أن الحكومة لم تستوفِ الحد الأدنى من المعايير المطلوبة في عدة مجالات رئيسية. الأحكام المخففة (التي أدت إلى تأقي أكثر من 88 بالمائة من المتاجرين المحكوم عليهم غرامات بدلاً من السجن) قوشت الجهد المبذولة لمحاسبة المتاجرين، وأدت إلى ضعف الردع، ولم تعكس بشكل كاف طبيعة الجريمة، وزادت من المخاوف المحتملة المتعلقة بالأمن والسلامة. استمرت السلطات في القبض على الضحايا واحتجازهم وترحيل بعضهم بسبب الأفعال غير القانونية التي أجرهم المتاجرون على ارتكابها، مثل انتهاكات الهجرة والفرار من أرباب العمل المسيئين. استمر نظام الكفالة فيالأردن، الذي وضع قراراً كبيراً من السلطة في أيدي أرباب العمل من يستخدمون العمل الأجانب، في خلق نقاط ضعف لاستغلال العمل المهاجرين كما ظل يشكل عائقاً كبيراً أمام السلطات للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشر وتوفير الحماية لهم.

### التوصيات بحسب الأولوية:

زيادة الجهد للحد من الأحكام المتساهلة بحق المتاجرين المدنيين، بما في ذلك السعي إلى فرض عقوبات بالسجن لفترات طويلة تتماشى مع قانون مكافحة الإتجار بالبشر المعدل. • بذل المزيد من الجهد لفحص ضحايا الإتجار والتعرف عليهم بشكل استباقي بين الفئات الضعيفة من السكان، مثل المهاجرين الأجانب المحتجزين، وعاملات المنازل، والعاملين في القطاع الزراعي، واللاجئين، والأطفال الذين كانوا بلا مأوى أو لجأوا إلى العمل في الشوارع كمصدر لكسب الرزق، والأشخاص المستغلين بالجنس التجاري. • ضمان عدم تعرض الضحايا لعقوبات غير ملائمة بسبب أفعال غير قانونية أرغمهم المتاجرون بهم على ارتكابها، مثل مخالفات قوانين الهجرة وممارسة الدعارة أو الهروب من رب عمل أساء لهم. • الاستمرار في زيادة الجهد للتحقيق في جرائم الإتجار بالجنس والإتجار بالعملة ومقاضاة مرتكبيها وإدانتهم. • تدريب ضباط إنفاذ القانون والقضاء ومسؤولي السجون ومقتني العمل في جميع أنحاء البلاد للبحث عن ضحايا الإتجار بالبشر والتعرف عليهم وإحالتهم إلى خدمات الحماية الخاصة بضحايا الإتجار، بما في ذلك من بين الفئات الضعيفة مثل العمال الأجانب واللاجئين. • إصلاح نظام التأشيرات بكفالة من خلال تطبيق قانون العمل الذي ينص على الحماية لكافة العاملين في الأردن، بما في ذلك عاملات المنازل، ويسمح للعمال بتغيير أصحاب العمل بحرية. • تنظيم ممارسات العمل والتوظيف الاحتيالية والتحقيق في ذلك. • تخصيص أموال كافية لتشغيل ملجاً ضحايا الإتجار الذي تديره الحكومة، وتدريب موظفي الملجاً على التعرف على الضحايا وتقديم الرعاية المتخصصة لهم. • التحقيق مع الأفراد الذين يحتجزون جوازات سفر العمال ومعاقبتهم بموجب قانون الجوازات الأردني. • التطبيق الكامل للوائح العمل التي تتنظم العمل في القطاع الزراعي وزيادة عمليات التفتيش على العمالة في هذا القطاع.

### الملاحة القضائية

زادت الحكومة من جهود إنفاذ القانون بشكل عام إلا أن العقوبات التي فرضتها على المتاجرين المدنيين كانت ضئيلة. يجرّم قانون منع الإتجار بالبشر لعام 2009 الإتجار بالبشر والإتجار بالعملة. أدخلت الحكومة تعديلات على القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. نص القانون بصيغته المعدلة على عقوبات بالسجن وغرامة للاتجار بعمالة البالغين. ولم ينص القانون على مدى عقوبة السجن، ولكن في مثل هذه الحالات، نص قانون العقوبات على عقوبة افتراضية بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات و15 سنة. كما نص القانون المعدل على عقوبات بالسجن سبع سنوات على الأقل، وغرامة للاتجار بالبالغين

والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار بعمالة الأطفال. وكانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية، وفيما يتعلق بالاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، كانت تناسب مع العقوبات المقررة لجرائم خطيرة أخرى مثل الاختطاف.

طلت مديرية الأمن العام والوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر التابعة لوزارة العمل رائدين على المستوى الوطني في مجال التحقيقات الخاصة بمكافحة الاتجار واستمرتا في التحقيق في جرائم الاتجار المحتملة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في 214 قضية اتجار محتملة، على غرار 206 تحقيقات في جرائم اتجار محتملة في عام 2020. ومن بين 214 قضية محتملة، حددت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر 36 قضية تشمل 63 مشتبهاً بهم، وتستوفي تلك القضية معايير تصنيفها على أنها قضايا اتجار وأحالتها إلى المدعين العامين؛ 10 من القضايا الـ 36 التي تم التحقيق فيها كانت مستمرة من الفترة المشمولة بالتقرير السابق. هذه الحالات الـ 36 تتضمن 12 حالة اتجار بالجنس، و12 حالة استعباد منزلي، و11 حالة عمل قسري، وحالة تسول قسري واحدة. بدأت وزارة العدل مقاضاة 23 قضية اتجار تشمل 35 متهمًا واستمرت في مقاضاة 11 قضية تشمل 24 متهمًا بدأت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ وكانت هذه زيادة مقارنة بـ 22 متهمًا تمت المحاكمتهم في عام 2020. أدانت الحكومة تسعة متاجرين بموجب قانون الاتجار، مقارنة بـ 12 إدانة في عام 2020.

وتراوحت الأحكام بين غرامة قدرها 1000 دينار (1410 دولارات) والسجن سنة ونصف وغرامة. وحكم على مدان واحد بالسجن لمدة تزيد عن عام واحد، وهو ما لم يردع أو يعكس بشكل كاف طبيعة الجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تلقى ثمانية من 12 المتاجرين المدنيين أحكاماً بالسجن لمدة تزيد عن عام واحد. واصل الخبراء القانونيون الإبلاغ عن أن بعض القضاة ظلوا متربدين في إدانة الجناة بتهمة الاتجار بالبشر، بسبب تعقيد القضايا ونقص الخبرة القضائية والدرامية، والقبول التفافي تتطوّي على عقوبات أقل من قانون مكافحة الاتجار، بسبب تعقيد القضايا ونقص الخبرة القضائية والدرامية، والقبول التفافي البعض أشكال الجريمة مثل السخرة في العمل المنزلي. ولم تبلغ الحكومة عن أي تحقّقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات بخصوص ضلوع موظفين حكوميين في جرائم اتجار بالبشر.

ظل النظام القضائي الأردني المكتظ وغير الممول بشكل كاف يفتقر إلى العدد الكافي من القضاة ووكالات النيابة المدربين الذين يمكنهم التخصص في قضايا الاتجار بالبشر. مع ذلك، وابتداءً من عام 2018، بدأت وزارة العدل بتعيين مدعين عامين وقضاة متخصصين في القضايا الجنائية، بما في ذلك الاتجار بالبشر. ووفقاً لتعديلات قانون مكافحة الاتجار بالبشر، عين مجلس القضاء ما مجموعه 41 مدعياً عاماً وقضائياً متخصصاً لضمان أن يكون لكل محكمة قاضٍ ومدعي عام متخصص واحد على الأقل في كل محافظة بين يونيو/حزيران 2021 ويناير/كانون الثاني 2022. في السابق، أفاد المسؤولون بأن التواصل الضعيف بين محقق ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر والمدعين العامين ساهم في ضعف الملاحة القضائية لقضايا الاتجار. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وحدة مكافحة الاتجار تنفيذ إجراءات جديدة لإدارة القضايا ونقص الخبرة لمحة وحدة مكافحة الاتجار بمتابعة التحقيقات المتعلقة بالاتجار من خلال المعاشرة لتحسين تصنيف قضايا الاتجار. قامت الحكومة بمناوبة محققين متخصصين خارج وحدة مكافحة الاتجار في مهام أخرى كل عامين أو أقل، مما أعاد عمل الوحدة؛ ومع ذلك، أفادت المنظمات غير الحكومية أن هذا زاد أيضاً من العدد الإجمالي لضباط مديرية الأمن العام المطلعين على الاتجار حيث تم تدريب الضباط الجدد باستمرار على التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر. قامت الحكومة - في بعض الأحيان بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية - بتدريب أجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة ومقتنش العمل والأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية الصحية والمحافظين وغيرهم من المسؤولين في الخطوط الأمامية على مؤشرات الاتجار وتحديد الضحايا وإجراءات التحقيق في الاتجار، والقضايا والمواضيع ذات الصلة مثل جمع الأدلة الرقمية. ولمعالجة التقص المعرف به في الخبرة القضائية والدرامية، دخل المعهد القضائي في شراكة مع المنظمات غير الحكومية لتدريب القضاة على الدورات التدريبية الخاصة بالاتجار.

## الحماية

زادت الحكومة من جهودها لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم الخدمات لهم. في عام 2021، حددت الحكومة وقدمت خدمات مختلفة إلى 61 من ضحايا الاتجار (15 كانوا ضحايا اتجار بالجنس، و36 ضحايا عمل قسري، و10 ضحايا شكل غير محدد من الاتجار)، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بـ 25 من الضحايا الذين تم التعرف عليهم في عام 2020. ومن بين الضحايا الـ 61، كان 14 من الذكور و47 من الإناث؛ 58 من البالغين و3 أطفال؛ 45 مواطناً أجنبياً و16 أردنياً. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الحكومة مع المجتمع المدني لصياغة إجراءات تشغيل معيارية جديدة لتحديد هوية الضحايا وأالية إ حالات

وطنية. في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أقر النائب العام إجراءات التشغيل الموحدة وآلية الإحالة الوطنية، ودخلت الإجراءات آلية الإحالة فترة تجريبية مدتها ثلاثة أشهر؛ في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة الوطنية المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر بتجميع مدخلات من أصحاب المصلحة الحكوميين والمجتمع المدني، وتحديث آلية الإحالة الوطنية وإرسالها إلى وزير العدل للحصول على الموافقة النهائية. ومع أن المقر الرئيسي لوحدة مكافحة الاتجار بالبشر هو عمان، فقد استخدمت ضباط اتصال متخصصين في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلاد للتعرف على ضحايا الاتجار خارج العاصمة. كما اعتمدت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر على ضباط ارتباط إضافيين في مخيمات اللاجئين السوريين؛ في سبتمبر/أيلول 2021، عينت وحدة مكافحة الاتجار أيضاً ضباط اتصال مع هيئة تنظيم الطيران المدني. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم مكافحة التشرد في وزارة التنمية الاجتماعية حملة (بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2020) لإبعاد الأطفال المستضعفين، بما في ذلك ضحايا التسول القسري، عن شوارع عمان. قامت دوريات مشتركة من قبل فرق الأخصائيين الاجتماعيين في وزارة التنمية الاجتماعية، ومحققي مديرية الأمن العام، وضباطات الشرطة بفحص الأطفال بحثاً عن مؤشرات الاتجار وإحالة ضحايا الاتجار المحتملين إلى مراكز معايدة الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لتلقي المساعدة الطبية والخدمات الاجتماعية مثل جهود إعادة الإدماج الأسري. في عام 2021، أحالت السلطات 1000 من الأطفال المستضعفين، بما في ذلك ضحايا الاتجار المحتملين، إلى ملاجئ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وفي سبتمبر/أيلول 2021، تعرفت السلطات على ثلاث فتيات من ضحايا التسول القسري وأحالتهن إلى ملأ دار الكرامة الحكومي، المخصص لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، للحصول على خدمات متخصصة.

واصلت الحكومة إحالة الضحايا الذين تم التعرف عليهم إلى ملاجئ رعاية متعددة، بما في ذلك الملاجيء التي تديرها منظمة غير حكومية ووزارة التنمية الاجتماعية، وأحالات الحالات إلى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر للتحقيق فيها. استمرت وزارة التنمية الاجتماعية في تشغيل وتمويل ملأاً دار الكرامة الذي وفر ملأاً للرعاية النفسية-الاجتماعية، والعلاج الطبي، والمساعدة القانونية، والتدريب المهني، وخدمات متخصصة للأطفال. كما استمرت في تقديم دروس الحاسوب، ونادي الكتب، والخدمات الدينية للمقيمين في الملاجأ من المسلمين والمسيحيين. شمل موظفو الملاجأ محامون وأخصائيون في علم النفس والعمل الاجتماعي والتمريض والتعليم. قامت مديرية الأمن العام، بما في ذلك ضباط الدرك والشرطة، بتوفير المكان الآمن خارج الملاجأ. لم يكن توفير الملاجأ يتوقف على تعاون الضحايا مع سلطات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية. وكان بإمكان الضحايا أن يغادروا الملاجأ بحرية وعن طيب خاطر. سُمح للضحايا بالبقاء في الملاجأ لمدة شهر، ولكن يمكن تمديد بقاء الضحايا من خلال عملية تتطلب موافقة وزارة التنمية الاجتماعية. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الوزارة بصياغة لائحة للملاجأ من شأنها أن تسمح للضحايا بالبقاء طوال مدة التحقيق والمقاضاة دون الحصول على موافقات إضافية. وكان الملاجأ قادرًا على تقديم الخدمات إلى ما يصل إلى 35 ضحية من المواطنين الأردنيين والرعايا الأجانب على حد سواء، حيث توفر على مساحة لاستيعاب 20 امرأة وخمسة أطفال و10 رجال. كما كان لدى الملاجأ جناحاً ومدخلاً منفصلاً للضحايا الذكور، وكان الملاجأ الوحيد في البلد المتوفر للرجال، وقد قدم الملاجأ المساعدة لـ 13 من الضحايا الذكور. في عام 2021، قدم الملاجأ خدمات لما مجموعه 37 ضحية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بـ 14 ضحية حصلوا على خدمات في عام 2020. أحالت الحكومة ثلاثة ضحايا تم التعرف عليهم إلى ملأاً تابع لمنظمة غير حكومية، وستة ضحايا تم التعرف عليهم إلى سفارتهم، وامتنع 11 ضحية (خمسة أردنيين ومصريين اثنين وثمانية كويتيين) عن قبول خدمات الملاجأ. تعاون موظفو الملاجأ مع سفارات بنغلاديش وإثيوبيا والفلبين وسريلانكا والسودان لتقديم المساعدة لمواطنيها. على الرغم من أن ملأاً دار الكرامة مرخص له بقبول الإحالات الذاتية إلى الملاجأ ريثما تتم إحالة رسمية لاحقة من قبل وحدة مكافحة الاتجار بالبشر، أفادت المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون أن هذه العملية كانت مربكة وأن قواعد دخول الملاجأ بحاجة إلى توضيح؛ ففي يناير/كانون الثاني 2022، أنشأت وزارة العدل لجنة بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الحكوميين المعنيين لتعديل اللوائح الداخلية للملاجأ وتوضيح قواعد القبول. أفادت الحكومة أن ملأاً دار الكرامة يفتقر إلى الأموال الالزامية لشراء تذاكر سفر العودة لضحايا الاتجار الأجانب الذين يرغبون في العودة طوعية إلى وطنهم وليس لديهم إمكانية الحصول المنتظم على خدمات الترجمة للغات غير الإنجليزية. وأفادت الحكومة بأنها تعتمد في بعض الأحيان على السفارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة في إعادة الضحايا إلى بلدانهم وفي الترجمة. يتطلب قانون مكافحة الاتجار المعدل إنشاء صندوق للضحايا على أساس التبرعات، تتوى الحكومة استخدامه لتمويل خدمات الحماية، وتذاكر السفر جواً للعودة الطوعية إلى الوطن، والاحتياجات الأخرى التي تعاني حالياً من نقص التمويل؛ وكانت الحكومة تراجع المبادئ التوجيهية لتمويل الصندوق بشكل دائم في نهاية فترة التقرير. نظراً لوجود الملاجأ الحكومي في عمان، كان من الصعب الوصول إلى الخدمات المتوفرة للضحايا خارج العاصمة.

شجعت الحكومة الضحايا على المساعدة في التحقيق مع المتاجرين بهم ومقاضاتهم. رافقت مديرية الأمن العام الضحايا إلى المحكمة، وقام المسؤولون بتعيين محام لجميع الضحايا طوال الإجراءات القضائية لضمان حماية حقوقهم. قانون مكافحة الإتجار لعام 2009، بصيغته المعدلة، وسع حماية الشهود ليشمل ضحايا الإتجار، وتمكن ضحايا الإتجار من تقديم بيانات المحكمة إلكترونياً للحيلولة دون التعرض لمعاناة الصدمة مجدداً. كما كان للضحايا الأجانب خيار تقديم شهادة قبل إعادتهم إلى بلدانهم. يُلزم قانون مكافحة الإتجار المعدل السلطات بتزويد الضحايا بوسائل مشروعة للحصول على تعويض عن الأضرار من خلال استرداد الحقوق أو الدعاوى المدنية؛ ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه الأحكام بحلول نهاية الفترة المشمولة في التقرير. قدمت الحكومة لضحايا الإتجار الأجانب بداخل قانونية عن إبعادهم إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها العقاب أو المنشقة. بالإضافة إلى ذلك، نصت الآلية الجديدة على تنازل الحكومة عن الرسوم ومساعدة الضحايا الأجانب - الذين يرغبون في البقاء في الأردن - في الحصول على الإقامة والعنوان على عمل. كما سمح قانون مكافحة الإتجار المعدل للضحايا الأجانب بالسعى للحصول على إقامة مؤقتة في الأردن لحين الانتهاء من التحقيق في قضيائهم ومقاضاتهم. ونتيجة للتعديلات وأآلية الإحالة الوطنية، لاحظت المنظمات غير الحكومية زيادة في عدد المسؤولين القضائيين الذين يقدمون الإغاثة لضحايا بشأن الهجرة، بما في ذلك التنازل عن رسوم تجاوز مدة الإقامة وانتهاكات تصاريح العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واصلت السلطات معاقبة بعض ضحايا الإتجار الأجانب المحتملين على أفعال غير قانونية أجراهم المتاجرون على ارتكابها - مثل انتهاكات قوانين الهجرة - بما في ذلك من خلال الغرامات والاعتقال والإحتجاز والترحيل. وأفادت منظمة غير حكومية أنها تعمل على قضيائياً تسعة ضحاياً اتجار محتملين احتجزتهم الحكومة بسبب تهم تتعلق بسرقة احتيالية، والفرار من أصحاب العمل المسيئين، ورسوم بسبب الإقامة لمدة تتجاوز مدة التأشيرة. علاوة على ذلك، منعت العوائق البيروقراطية والمالية والاحتياجات بعض الضحايا من العودة إلى بلدانهم، حتى وإن كان العامل قد ترك صاحب العمل بسبب الاستغلال. ظل بعض العمل الأجانب، بما في ذلك ضحايا اتجار محتملون، في مراكز الاحتجاز الأردنية نظراً لتهم جنائية بحقهم أو بسبب عدم قدرتهم على دفع غرامات البقاء في البلاد بعد انتهاء تصاريح الإقامة أو دفع قيمة تذاكر الطيران إلى بلدانهم. ذكرت منظمات غير حكومية أنه كان من غير المحتمل أن يقوم ضحايا الاتجار بالعملة من الأجانب بإبلاغ السلطات بالانتهاكات التي تعرضوا لها، وذلك خوفاً من ترحيلهم أو احتجازهم.

### الوقاية من الاتجار

استمرت الحكومة في بذل جهود لمنع الإتجار. اجتمعت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، التي يرأسها وزير العدل وتضم الوزارات ذات الصلة، بانتظام (أفتراضياً وشخصياً)، وفي بعض الأحيان بمشاركة المنظمات غير الحكومية. وواصلت الحكومة تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر للفترة 2019-2022 بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقدير، بدأت الحكومة في تقييم استراتيجية 2019-2022 للتحضير لصياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر للفترة 2023-2025. نشرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار تقارير ربع سنوية عن جهودها. واستمرت الحكومة رفع مستوى الوعي بجرائم الإتجار في جميع أنحاء البلاد من خلال ورش العمل والبث التلفزيوني ووسائل أخرى. استمرت الحكومة في توزيع معلومات عن مكافحة الإتجار على كافة العمل الأجانب الذين يدخلون إلى الأردن وفي موقع العمل التي تخضع للتفتيش. استمرت وزارة العمل ووحدة مكافحة الإتجار في تشغيل خط ساخن لتلقي الشكاوى بخصوص انتهاكات العمل وجرائم محتملة للإتجار بالبشر، ووفر الخط خدمات ترجمة شفهية ببعض لغات بلدان المصدر. ومع ذلك، وبسبب النقص الإجمالي في الميزانية، لم تتحفظ الحكومة باستمرار بمتربجين شفهيين للخط الساخن لبعض اللغات الآسيوية، مما أدى إلى تحديات في التعرف على ضحايا الإتجار المحتملين وإحالتهم إلى خدمات الحماية. كما قامت وزارة العمل بتشغيل آلية شكاوى عبر الإنترنت على موقعها الإلكتروني للإبلاغ عن حالات عمال الأطفال والاتجار بهم.

ظل نظام كفالة التأشيرات في الأردن يمنع العمال الأجانب من تغيير أصحاب العمل (دون خطاب إخلاء سبيل من الكفيل) أو الحصول فرصة كافية تتبع الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية رداً على الانتهاكات. أفادت الحكومة بأنها إنداً خاصاً يسمح لعاملات المنازل بتغيير أصحاب العمل في عدد غير محدد من الحالات. اعتبر العمال المهاجرين، ومن فيهم ضحايا الإتجار المحتملون، الذين تركوا مكان عملهم قبل استيفاء عقد عملهم، مقيمين بصفة غير قانونية وتعرضوا للغرامات والاحتجاز بسبب وجودهم غير الشرعي في البلاد، كما أدى فقدان الوضع القانوني إلى زيادة نوادي ضعفهم أمام الإتجار بهم. احتفظ الأردن بعدة اتفاقيات عمل ثنائية مع دول أخرى توضح بالتفصيل إجراءات التوظيف وظروف العمل والأجور. ومع ذلك، أدت بعض اتفاقيات العمل الثنائية إلى تفاقم التعرض للاتجار. على سبيل المثال، نصت اتفاقية عمالية بين الحكومتين الأردنية والمصرية على أن العامل المصري لا يمكنه أن يغادر الأردن بدون موافقة من رب عمله، حتى إذا كان رب العمل قد أدين بجرائم اتجار.

وعلى نحو مشابه، مع أن حكومة أوغندا أبرمت اتفاقية عمالية مع الأردن، لم تكن هناك سفارة أو تمثيل دبلوماسي لأوغندا في الأردن لمساعدة المواطنين الأوغنديين بمن فيهم ضحايا الاتجار المحتلون. عملت الحكومة مع الدول التي لها تمثيل دبلوماسي في الأردن للتحقق من عمر العمال المهاجرين، والموافقة على تصاريح العمل، وترجمة عقود العمل إلى اللغات الأصلية للعمال.

في أكتوبر / تشرين الأول 2021، أصدرت الحكومة لوائح تطلب وكالات التوظيف بتزويد عاملات المنازل المهاجرات بتأمين يغطي الرعاية الطبية وحوادث العمل. كما تسمح اللوائح لوزارة العمل بتصنيف وكالات التوظيف علناً بناءً على الامتثال لقانون العمل - بما في ذلك الأحكام التي تحظر ممارسات التوظيف الاحتياطية، ورسوم التوظيف التي يدفعها العمال، وتبدل العقود - وإغلاق وسحب التراخيص من الوكالات ذات التصنيف الضعيف. ولم تبلغ وزارة العمل عما إذا كانت قد نفذت هذه اللوائح. يحظر القانون الأردني على مكاتب الاستقدام وأصحاب العمل الذين يشتركون عمالاً أجنبى فرض رسوم استقدام أو خصم تكاليف الاستقدام من الأجور. ومع ذلك، أفاد بعض العمال المصريين أنهم تعرضوا لضغط لدفع رسوم الاستقدام الخاصة بهم. من خلال عمليات تفتيش العمل المنتظمة، أحالت وزارة العمل 22 وكالة توظيف و 11 شركى مقدمة من عاملات المنازل إلى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر لمزيد من التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن نتائج أخرى لهذه القضية. يُجرّم قانون الجوازات الأردني احتجاز جوازات سفر العاملين من قبل رب العمل، وينص على عقوبات بالسجن تتراوح بين ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى غرامات. خلال السنة المشمولة بالتقرير، أحالت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر ست حالات تتعلق بمصادرة جوازات سفر و 25 حالة حجز أجور بصفة غير قانونية إلى وزارة العدل. نظر القضاء في ست قضايا مصادرة جوازات سفر، لكن لم يتم إدانته أي فرد. نظرت السلطة القضائية في 25 قضية تتعلق بالاقتطاع غير القانوني للأجور حيث أدینت تسعة أفراد وحكم عليهم بغرامات مالية، بينما ظلت 10 قضايا معلقة. بدأت الحكومة في تنفيذ قانون جديد تمت الموافقة عليه في مارس/آذار 2021 لتنظيم القطاع الزراعي، والذي أعطى العمال الحق في رفع دعاوى قضائية، وتقدم الشكاوى لمفتشي العمل، والإفهام من رسوم تصاريح العمل أو الإقامة. ومع ذلك، ذكرت المنظمات غير الحكومية أن التغيرات لم تعالج انتهاكات نظام كفالة التأشيرات للعمال المهاجرين الذين يشتركون غالباً في القطاع الزراعي.

ولم تبذل الحكومة أية جهود لتقليل الطلب على أعمال الجنس لأغراض تجارية أو السياحة الجنسية التي تستهدف استغلال الأطفال جنسياً. في عام 2021، استمرت الحكومة في اتخاذ تدابير لتقليل تعرض اللاجئين السوريين للاتجار. أصدرت الحكومة 59,108 تصاريح عمل للسوريين من المجتمعات المضيفة ومخيمات اللاجئين في عام 2021، مما يمثل زيادة مقارنة بـ 38,756 تصريحاً موزعاً في عام 2020، مما ساعد على تقليل تعرض تلك الفئة السكانية للعمل القسري. ومع ذلك، كانت الفرص الاقتصادية الإجمالية للاجئين السوريين محدودة، لا سيما للنساء، بسبب عدم استقرار سوق العمل بسبب الوباء، ولأن 94 في المائة من التصاريح صدرت للرجال. استمرت وزارة الخارجية في الإبلاغ عن قيام الإدارة المالية التابعة لها بدفع الرواتب مباشرة للموظفين المحليين المعينين محلياً لدى الدبلوماسيين الأردنيين الموجودين في الخارج، وفقاً لقوانين العمل ومعدلات الأجور في البلد المضيف.

## نقطة الاتجار

كما ورد على مدار الخمس سنوات الماضية، يستغل المهاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في الأردن، كما يستغلون المهاجرون ضحايا أردنيين في الخارج. ينحدر ضحايا الاتجار في الأردن أساساً من جنوب وجنوب شرق آسيا، وشرق إفريقيا، ومصر، وسوريا. أفادت منظمة غير حكومية في عام 2018 أن هناك زيادة كبيرة في عدد ضحايا الاتجار من الأوغنديين بعد تطبيق اتفاقية عماله ثنائية في عام 2016 بين الحكومتين الأوغندية والأردنية. يعتمد الأردن على العمال الوافدين - ومعظمهم مهاجرون غير شرعيين - في عدة قطاعات تشمل الإناءات والزراعة والنسيج والعمل المنزلي. ووفقاً لما ذكرته منظمة غير حكومية في عام 2018، يعتبر العاملون في هذه القطاعات الأكثر عرضة للاتجار نظراً لاتفاقيات العمل غير الرسمية. وفقاً لدراسة أجريت عام 2020، يقدر المسؤولون أن العدد الإجمالي للعمال الأجانب في الأردن قد يصل إلى 1.5 مليون، بينما تقدر وزارة العمل أن عدد العمال الأجانب غير النظميين في الأردن يصل إلى 500,000. يزيد نظام كفالة التأشيرات في الأردن من تعرض العمال الأجانب للاتجار من خلال منعهم من تغيير أصحاب العمل دون الموافقة الأولية لصاحب العمل. لأن تصاريح العمل مرتبطة بصاحب عمل معين، فعندما يترك العامل وظيفة قبل تأمين وظيفة أخرى، يفقد العامل الوضع القانوني مما يزيد من تعرضه للاتجار. يستغل أرباب العمل عديمو الضمير عدم إمكانية نقل تأشيرات العمل للسيطرة على العمال أو

التلاعب بهم. تقوم بعض وكالات التوظيف باستقدام الصهايا بطريقة احتيالية من البلدان المصدرة للعملة إلى الأردن، باستخدام وعود كاذبة بالحصول على المال ومزايا أخرى. يعاني ضحايا العمل القسري في الأردن من احتجاز الأجور أو عدم دفعها، ومصادر وثائق الهوية، وتقييد حرية الحركة، وظروف معيشية غير آمنة، وساعات عمل طويلة بدون راحة، والعزلة، والإساءات اللفظية والجسدية. على سبيل المثال، يهاجر البالغون من جنوب وشرق آسيا للعمل في مصانع الألبسة الأردنية، حيث يواجه بعضهم احتجاز جوازات سفرهم، وقيود على الحركة، وظروف معيشية غير آمنة. يستغل المتاجرون بالأشخاص بعض العمال المهاجرين من مصر - حيث يشكلون أكبر مصدر للعمالة الأجنبية في الأردن - في العمل القسري خاصة في قطاعات البناء والخدمات والزراعة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد المجتمع المدني عن زيادة في استغلال عاملات المنازل الإثيوبيات في العمل القسري في الأردن. وأشارت تقديرات الحكومة في عام 2017 إلى وجود 82,643 من عاملات المنازل الأجنبية في الأردن، معظمهن من جنوب وشرق آسيا وشرق إفريقيا، ومعرضات بدرجة كبيرة للعمل القسري. وأفادت تقارير بأن بعض عاملات المنازل من بنغلاديش وإندونيسيا والفلبين وسريلانكا المقيمات بصورة غير شرعية تم استغلالهن في الاتجار الجنسي أثناء بحثهن عن رب عمل أو بعد هروبهن من أرباب عملهن السابقين.

يتعرض اللاجئون من العراق، والضفة الغربية وقطاع غزة، وسوريا، ولبلدان أخرى بدرجة كبيرة للاتجار في الأردن، خاصة النساء والأطفال الذين يعملون بشكل غير قانوني أو غير رسمي. يستضيف الأردن حوالي 753,282 لاجئ مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أكثر من 55 دولة، بما في ذلك 66,4414 لاجئ سوري و66,760 عراقي. اللاجئون غير السوريين وغير الفلسطينيين معرضون للاستغلال في العمل بسبب الفيود الذي تفرضها الحكومة الأردنية على قدرتهم على العمل في معظم قطاعات التوظيف الرسمية. لا يستطيع اللاجئون غير السوريين، ومن فيهم اللاجئون من العراق والصومال والسودان واليمن، الوصول إلى سوق العمل الرسمي أو هم مطالبون بالتخلص عن تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحصول على تصاريح عمل. في عام 2019 أفاد لاجئون عراقيون أنهم عرضة للاستغلال في القطاع غير الرسمي لأن أصحاب العمل كانوا يدفعون لهم أجوراً أدنى من الأجور الرسمية وكانوا يتوقعون منهم العمل لساعات طويلة بشكل مفروط. استمرت المنظمات غير الحكومية في ملاحظة الازدياد في عمالة الأطفال وعمالة الأطفال القسرية المحتملة وسط أطفال اللاجئين السوريين الذين يعملون جنباً إلى جنب مع أسرهم في قطاعي الزراعة والخدمات، وكذلك في بيع السلع والتسول. وردت تقارير عن حالات بيعت فيها نساء وفتيات سوريات من خلال زيجات قسرية في الأردن. عادة ما يعمل الصبيان والشباب، على وجه الخصوص، بصفة غير قانونية وغير رسمية في الاقتصاد الأردني، الأمر الذي يجعلهم عرضة للاتجار.

تضطر بعض الفتيات الأردنيات والسوريات إلى ترك الدراسة الالزامية للعمل في الخدمة المنزلية في منازل أسرهن؛ وبعض تلك الفتيات عرضة للاتجار. قد يكون الصبيان الأردنيون، الذين يعملون داخل البلاد في صناعة الخدمات أو قطاع الزراعة أو يعملون كميكيانيكيين أو بائعيين متجلولين أو متسولين، من ضحايا العمل القسري. أفادت منظمات غير حكومية ومنظمة دولية في عام 2018 بوجود ما يقدر بـ 3000 طفل يتسللون في الشوارع في الأردن، والبعض منهم معرض بدرجة كبيرة للاتجار. يستغل المتاجرون نساء من لبنان وشمال أفريقيا وشرق أوروبا من هاجرن إلى الأردن للعمل في المطاعم والملاهي الليلية للاتجار الجنسي؛ كما يمكن استغلال بعض النساء الأردنيات العاملات في الملاهي الليلية في الاتجار الجنسي. ووفقاً للتقرير منظمة غير حكومية في عام 2016، يتم استغلال بعض النساء المصريات من قبل أزواجهن الأردنيين على التسول أو في الاتجار الجنسي. الأفراد من مجتمع الدوم، وهو شعب هندي آري يُعرف أيضاً باسم بني مر، معرضون أيضاً للعمل القسري والتسول القسري في الأردن بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتعليمية وفرص العمل في الأردن.